بدأت تظهر بدليل عجز المساعدات الاقتصادية الاجنبية خلال ١٩٦٨ و١٩٦٩ و١٩٧٠ عن سد عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات بما جملته ٢٣٩ مليون دولار ، والاضطرار لخفض احتياطي العملات الاجنبية خلال نفس الاعوام بمقدار ٦٥٦ مليون دولار . غير أن هذه الظاهرة المقلقة لاسرائيل عولجت خلال ١٩٧٠ والنصف الاول من ١٩٧١ بتصاعد المعونات الرسمية الامريكية تصاعدا شاهقا بحيث بلغت ١٠٠٠ مليون دولار للعامين ١٩٧٠ و١٩٧١ حول منها ٥٠٠ مليون لعام ١٩٧٠ و٣٠٠ حتى الان لعام ١٩٧١ مع الوعد بتحويل الرصيد وهو ٢٠٠ في الاشهر المقبلة من ١٩٧١ . (وكذلك فان التقارير الاولى تشير الى تصاعد المعونات من المانيا الاتحادية بموجب اتفاقية التعويضات الفردية) . ويلاحظ ان هذا التصاعد في المعونة الامريكية والالمانية جاء بموازاة ازدياد متاعب اسرائيل الاقتصادية بالنسبة للمتاح من القطع الاجنبي مقارنا بالحاجة للقطع الاجنبي ، فان عجز ميزان المدفوعات لعام ١٩٧٠ — كما بينا — بلغ ١٢٦٥ مليون دولار (أي بما يفوق العجز لعام ١٩٦٩ بمبلغ ٣٦٥ مليون دولار — مع العلم ان العجز لعام ١٩٦٩ كان رقما قياسيا) ، كما ان عام ١٩٧١ يبدو وكأنه سيكون على نفس مستوى عام ١٩٧٠ بالنسبة للعجز .

٣ — الاستنتاج الثالث ان تطور الاقتصاد الاسرائيلي عبر السنين (فيما عدا ١٩٦٦ و١٩٦٧) كان يسجل نموا حقيقيا ملحوظا (اي بالاسعار الثابتة) بلغ نحو ١٠ بالمئة سنويا في المتوسط،مما جعل الناتج القومي يشكل قاعدة صلبة ثابتة لتوفير الموارد المتاحة الداخلية . كما يلاحظ ان فائض الاستيراد (أي تفوق المستوردات على المصدرات الذي يخلق عجز الحساب الجاري باستمرار) يجيء كمدماك اضافي فوق الناتج القومي وبصورة منتظمة يمكن الاعتماد عليها لتوفير جملة الموارد اللازمة لشتى الاستخدامات المدنية والعسكرية . واخيرا فان هذه المعونات كانت ترتفع باستمرار اثناء الازمات او المجابهات العسكرية مما يشير الى وجوب افتراض امكان اطمئنان اسرائيل الى قيام المجموعات اليهودية في الخارج والحكومات الاستعمارية الممالئة لاسرائيل بنجدة هذه في ايام الضيق المادي .

٣ — تمويل العبء العسكري : تبلغ الموازنة العسكرية للعام الحالي (١٩٧٠ — ٧١) نحو ١،٢٥٠ مليون دولار . على أن هذا الرقم انما يمثل الموازنة الظاهرة الصريحة ولا يشمل مخصصات اخرى متعددة مبررها الوحيد هو الاعتبار العسكري كانشاء المستوطنات في الارض المحتلة وبناء الكثير من الطرق والقيام ببحوث علمية هدفها الاستعمالات العسكرية . كل هذه المخصصات تقع تحت وزارات غير وزارة الدفاع لكنها في الواقع مخصصات عسكرية . وهكذا فان الموازنة العسكرية **الصريحة** التي تبلغ ٤٠ بالمئة من الموازنة العامة ونحو ٢٥ بالمئة من الناتج القومي و٢٠ بالمئة من جملة الموارد المتاحة ، هي في الواقع اقرب الى ثلث الناتج القومي منها الى الربع ، والى نصف الموازنة منها الى ٤٠ بالمئة منها .

يبدو التساؤل هنا حول تمويل هذه الموازنة ، فان تمويلها من جملة الموارد المتاحة ، حتى مع أخذ المستوى المرتفع للمعونات الاقتصادية في السنوات الاربع ١٩٦٧ — ١٩٧٠ يظل عملية مرهقة . ذلك ان اعادة توزيع الموارد بشكل يسمح بتوجيه ربع الى ثلث الناتج القومي — او نحو خمس جملة الموارد المتاحة — صوب الدفاع من شأنه ان يوقع نمط توزيع الموارد واستخداماتها في فوضى . فسيضطر الاستهلاك الى التضحية بشيء من نصيبه ، وقد يكون هذا مقبولا لدى الاسرائيليين الذين الفوا التضحية . لكن الامر الاهم هو الاضطرار لضغط التثمير كذلك مما سيؤدي الى خفض النمو الاقتصادي وخفض القدرة على استيعاب المهاجرين والضغط على الخدمات العامة نفسها بالتالي . فاذا